

تتطبق هذه الشروط والأحكام ("الاتفاقية") على أي أمر شراء أو إصدارات أو وسائل أخرى للطلبات بين البائع ("البائع") وشركة بروكتر أند جامبل ("المشتري") (يشتر إلى كل منهما على حدة باسم "الطرف" واليهمما مجتمعين باسم "الطرفين") فيما يتعلق بالسلع/الخدمات (يشتر إلى كل منها على حدة باسم "السلع" "الخدمات") واليها مجتمعة باسم "السلع/الخدمات").

**1. تاريخ استحقاق الدفع والامتثال لمطلبات الفاتورة:** وفقاً لما يحدده المشتري، يتم احتساب تاريخ استحقاق الدفع من (1) تاريخ استلام الفاتورة بدقة في الموع الذي يحدده المشتري، أو (2) التاريخ الوارد في فاتورة البائع. لن يتم الدفع بأي حال من الأحوال قبل (1) تأكيد المشتري لإيثبات أداء البائع، أو (3) استلام المشتري للسلع أو تاريخ أداء الخدمات الممقّلة، أو (3) استلام المشتري لأي موافقة حكومية مطلوبة للدفع. يجوز للمشتري سحب البائع إذا كانت فاتورة البائع غير دقيقة أو لا تفي بمطلبات الفاتورة الخاصة بالمشتري أو لا تفي بالمطلبات القانونية أو الضريبية. يقوم البائع، بالخطر المطلوب قانونًا، بإبلاغ السلطات والقوانين وفقًا للمطلبات الفنية والمواعيد النهائية وفقًا للقوانين ("الامتثال باللائحة")، ويوعض البائع المشتري عن ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد أو ضريبة السلع والخدمات أو ما يعادلها من ضرائب الاستهلاك والمغوبات وأداء الصلة الناتجة عن إخفاق البائع في تقديم تقارير موثوقة. تصف كل فاتورة يقيمتها البائع للاعمال المنجزة والرسوم الممقّلة لها بطريقة مرضية بشكل مغول للمشتري. يتم نشر متطلبات فواتير المشتري

على <http://www.pgsupplier.com>.

**2. برنامج تنوع الموردين:** إلى الحد المسموح به قانونًا، سيبدل البائع جهودًا معقولة تجاريًا لضمان استخدام الموردين متنوعي الملكية، بما في ذلك الموردين المملوكين للنساء، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا بما في ذلك الأقليات العرقية والمحاربين القدامى والأشخاص ذوي الإعاقة والموردين المملوكين لمجتمع الميم، لتلبية أهداف المشتري.

**3. متطلبات التأمين:** يحمّض البائع ويضمن الحفاظ مقابوله من الباطن، على نفقته، على تغطية تأمينية كافية ومعادلة لدى شركات التأمين المقبولة عمومًا. سوف يشمل هذا التأمين مجموعة بروكتر أند جامبل كمؤمن علىه إضافي فيما يتعلق بأداء البائع بموجب هذه الاتفاقية المنصوص عليها صراحة في شهادة (شهادت) التأمين. يتنّزل البائع بموجب هذه الاتفاقية بشكل غير قابل للإلغاء وغير مشروط ويضمن تتنّزل شركات التأمين لديه بشكل نهائي وغير مشروط عن أي حق في الحصول للمطالبات ضد مجموعة بروكتر أند جامبل، ليتم توثيقها على نحو يرضى المشتري. **4. حقوق التدقيق:** خلال الفترة ولمدة خمس سنوات بعد التاريخ الذي يحلّ لهاخّ من بين تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية أو تاريخ إبهاتها: إلى الحد المسموح به قانونًا وبناءً على إشعار مغقول، يحق للمشتري أو أي طرف ثالث يقبله الطرفان بشكل مغقول الوصول إلى مرقاق البائع وممثليه وأنظمة الكمبيوتر والشبكات الخاصة به لتحديد امتثال البائع لهذه الاتفاقية.

**5. إرجاع السلع:** يحق للمشتري إرجاع أي سلع لا تتوافق بشكلًا مع هذه الاتفاقية. يقوم البائع بتعويض المشتري عن سعر هذه السلع بالإضافة إلى جميع التكاليف والنفقات المعقولة المرتبطة بهذا الإرجاع.

**6. الخدمات غير متوافقة:** إذا تم نكل الخدمات متوافقة تمامًا مع هذه الاتفاقية، يحق للمشتري: (1) الامتناع أو الاعتراض عن السداد كليًا أو جزئيًا، أو (2) بناءً على إشعار إلى البائع، توظيف طرف ثالث لأداء الخدمات غير المتوافقة على تكلفة البائع.

**7. الإبهاء للحللمامة:** يحق للمشتري إنهاء هذه الاتفاقية كليًا أو جزئيًا بغرض الحللمامة بموجب إخطار لا تقل مدته عن 5 أيام للبائع دون أي التزام آخر.

**8. الإفرازات والضمائم المتعلقة بالسلع/الخدمات:** يقر البائع ويضمن أن السلع وأجزائها، في الوقت الذي تنتقل فيه الملكية إلى المشتري، وافرة صلاحية للاستخدام. (1)تحتل تمامًا المواصفات المنصوص عليها في الاتفاقية أو المرسلّة عبر نظام مواصفات المشتري والمضمّنة عن طريق الإشارة (يشتر إليها مجتمعين باسم "المواصفات")؛ (2) أمانة ومناسبة وملائمة لاستخدام المشتري؛ و(3) ذات جودة قابلة للتسويق وخالية من العيوب المخفية والظاهره؛ و(4) تتمتثل تمامًا لجميع القوانين المعمول بها. يقر البائع ويضمن أنه في وقت أداء الخدمات، وبشكل مستمر بعد ذلك، ستكون الخدمات: (1) ممتثلة تمامًا للمواصفات؛ و(2) منفذة بطريقة تتسم بالكفاءة والمهارة وخالية من العيوب في المواد والتصنيع، سواء كانت مخفية أو ظاهرة؛ (3) متوافقة مع معايير الرعة التي يتم استخدامها من قبل الموردين الرواد في مجال الخدمات لمشروعات مماثلة؛ و(4) مختلفة تمامًا لجميع القوانين المعمول بها. يتنّزل المشتري عن حقه في فرق هذا القسم إذا لم يخطر المشتري البائع في غضون عام واحد بعد اكتشاف المشتري للخرق، أو بعد خمس سنوات من حدوث الخرق.

**9. حقوق الملكية الفكرية:** يقر البائع ويضمن بما يلي: (1) أن تنتهيك السلع/الخدمات وأجزائها أو تخلف أو تحتل أي حقوق طبع ونشر أو براءات اختراع أو علامات تجارية أو حقوق تصميوم أو تسجيلات أو أسرار تجارية أو معلومات سرية أو حقوق ملكية فكرية أخرى (يشتر إليها جميعًا باسم "حقوق الملكية الفكرية")؛ و(2) في تاريخ السريان، لم يتم تأكيد أي مطالبات ولا توجد إجراءات معلقة أو مهددة ضد البائع تقيد بأن السلع/الخدمات وأجزائها تنتهيك أو تخلف أو تحتل حقوق الملكية الفكرية. يقوم البائع بإخطار المشتري على الفور بهذه المطالبات أو العلوى. **10. الامتثال للمل القوانين:** يلتزم الطرفان بالامتثال لجميع القوانين المعمول بها بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد والرشوة مثل قانون ممارسات الفساد في الخارج وقانون الرشوة البريطاني وقانون عائدات الجريمة ("القوانين"). يقوم البائع بإخطار المشتري على الفور إذا تمّ البائع إلى طلب من أي جهة حكومية تتعلق بأداء البائع بموجب هذه الاتفاقية.

**11. تكافؤ فرص العمل:** ويمثّل البائع، ما لم يكن معفيًا، لـ (1) الأقسام (1.4-160) و(300.5-160) و(741.5-160) من المادة 41 من قانون اللوائح الفيدرالية الذي يحظر التمييز ضدّ (أ) الأفراد الموهوبين بناءً على وضعهم كمحاربين قدامى محميين أو أفراد ذوي إعاقة، و(ب) جميع الأفراد على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية أو الأصل القومي، وفقًا للأقسام 60-

1.4) و(300.5-160) و(741.5-160) من المادة 41 من المادة 41 من قانون اللوائح الفيدرالية، سيتمخّذ البائع إجراءات إيجابية لتوظيف الأفراد والنقلم في توظيفهم بصرف النظر عن اللون أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو تحديد الجنس أو الأصل القومي أو حالة المحاربين القدامى والجزء 471 من المادة 29 من قانون اللوائح الفيدرالية، الملحق "ب" إلى الجزء الفرعي "أ" فيما يتعلق بنشر إخطار بحقوق

الموظفين بتعيين تضمين أحكام القسم 1.4-60 من المادة 41 من قنون اللوائح الفيدرالية في هذه الاتفاقية عن طريق الإشارة.

**12. الامتثال لمكافحة الفساد:** يلتزم البائع، ويضمن التزام أي شخص أو كيان يتصرف بالنيابة عنه (1) بعدم عرض دفع أو التبعف أو الوعد بدفع أو التصريح بدفع أي شيء ذي قيمة، و(2) بعدم إعطاء أو عرض أي مدفوعات "سميل" أو "تسبير" أو "ماني مدفوعات لتسريع أو تأمين أداء إجراء حكومي روتيني" سواء أكانت هذه المدفوع قانونية أم لا بموجب قوانين مكافحة الرشوة المعمول بها لأي: (أ) مسؤول أو موظف أو أي شخص يربط لصالح أو نيابة عن حكومة أو كيان تملك أو يتسيطر عليه حكومة أو منظمة دولية عامّة؛ أو (ب) حزب سياسي أو مسؤوليه؛ أو (ج) مرشح لمصب سياسي ("المسؤول العام") من أجل التأثير على أي عمل أو قرار صادر عن المسؤول العام سواء بصفته الرسمية أو انتهاكًا لهذه الصفة، أو تأمين أي ميزة أخرى غير مشروعة.

**13. المقوبات:** يلتزم البائع ويضمن التزام وكراته في الأداء بموجب هذه الاتفاقية بما يلي: (1) الامتثال الكامل (أ) لجميع قوانين المقوبات وقوانين مكافحة المقاطعة للولايات المتحدة الأمريكية، و(ب) لشروط أي ترخيص تصدير/استيراد يتم إخطار البائع به ("الترخيص")، و(2) التصرف بطريقة بحيث لا تنتهيك شركة بروكتر أند جامبل أي مسؤولية أو عقوبة بموجب أي قوانين أو ترخيص. يقر البائع ويضمن أنه: (1)

لا يخضع للمعوقات التي تفرضها الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية سواءً عن طريق قائمة معينة (بما في ذلك قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص ومكتب الصناعة والأمن في مكتب مراقبة الأصول الأجنبية) أو غير ذلك ("قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص")؛ و(2) ليس مملوكًا كليًا أو جزئيًا أو يخضع لمسطرة أو أحد الأشخاص المدرجين في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص؛ و(3) لن يرتبط بأي شكل من الأشكال بقائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص نيابة عن المشتري؛ و(4) لن يورد أي شيء مستخدم في توفير السلع أو الخدمات للمشتري من أحد الأشخاص المدرجين في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص أو من دولة خاضعة للحظر من قبل الأمم المتحدة

أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ و(5) أن يقوم بالتعقد من الباطن أو التنّزل عن أي من التزاماته إلى أحد الأشخاص المدرجين في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص. يقوم البائع، في حالة انتهاكه لهذا القسم، بإخطار المشتري على الفور.

**14. تعويض البائع للمشتري:** سوف يقوم البائع بتعويض والدفاع عن المشتري وشركته الأم وشركته التابعة والفرعية ووكلائه ومسؤوليه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه (يشتر إليهم مجتمعين باسم "مجموعة بروكتر أند جامبل") وفقًا للقسم 16 ضد أي أضرار ومطالبات الأطراف الثالثة والتكاليف المعقولة للدفع ("الأضرار")، الناشئة عن (أو في حالة مطالبات الأطراف الثالثة، التي تزعم:) (1) انتهاك البائع لهذه الاتفاقية؛

# Procter & Gamble

## Business Use

أ) و (2) الإهمال أو الإهمال الجسيم أو سوء النية أو سوء التصرف المقصود أو المتعمد من البائع أو ممثلو البائع؛ أو (3) الإصابة الجسدية أو الوفاة أو الضرر الناتج بالممتلكات الشخصية الذي ينشأ أو يتعلّق بالأعمال أو الإغالات من جانب البائع أو ممثلو البائع؛ أو (4) زعم ممثلي البائع أنهم يعملون لدى المشتري؛ أو (5) انتهاك السلع/الخدمات أو أي من أجزائها لحقوق الملكية الفكرية أو محلفتها أو اختلاسها.

**15. التعويض عن انتهاك المشتري للملكية الفكرية:** يرضع المشتري بتعويض البائع وحمايته من أي أضرار إلى الحد الذي تنشأ فيه عن أو فيما يتعلق (أو في حالة ادعاء مطالبات لأطراف ثالثة) بالسلع أو أي من أجزائها التي تنتهيك أو تسبب استخدام حقوق الملكية الفكرية الناشئة عن المواصفات المعتمدة من المشتري أو فيما يتعلق بها والتي لا يقمتها البائع كخيار، حيث لم يكن لينشأ هذا الانتهاك لو لا المواصفات.

**16. إجراء التعويض:** يقوم الطرف الذي يسعى للحصول على تعويض وفقًا للقسم 14 أو 15 ("الطرف المتضرر") بإخطار الطرف الآخر ("الطرف المخالف") في غضون 30 يومًا تقويميًا بعد استلام الطرف المتضرر إخطارًا ببدء أي إجراء قانوني لظرف ثالث. يعفى الطرف المخالف من التزامه بالتعويض إلى الحد الذي عانى فيه الطرف المخالف من الإخلال الفعلي الناتج عن عدم الإخطار وفقًا للجدلة السليقة. يتحمل الطرف المخالف، على نفقته، الدفاع في أي إجراءات قانونية لظرف ثالث مع مستشار حسن السعرة ومغقول على نحو مغقول للمتضرر ويحق له تسوية أي إجراءات قانونية لظرف ثالث بموجب إذن خطي مقدم من الطرف المتضرر، ولا يجوز حجه أو تأخيرها على نحو غير مغقول. يتعاون الطرف المتضرر، على تكلفة الطرف المخالف وبناءً على طلبه، على نحو مغقول مع الطرف المخالف في الدفاع عن هذا الإجراء. يلتزم الطرف المخالف بتعويض الطرف المتضرر عن أي أضرار يتم تعويضها ضد الطرف المتضرر. إذا طلب المشتري تعويضًا وفقًا للقسم 15 نشأًا عن انتهاك مزعم للمعلومات الشخصية المحددة للهوية أو مطلبة طرف ثالث تتضمن جهة حكومية، يحق للمشتري تحمّل الدفاع ويلتزم البائع بسداد جميع تعويضات الأضرار المتعلقة بهذا الدفاع للمشتري.

**17. تعويض الملكية الفكرية من البائع:** إذا أصبحت أية سلع/خدمات أو تصميم أو تطوير أو اختراع أو اعمل تأليف أو معرفة فنية أو نتيج حقوق الملكية أو إساءة استخدامها، يضمن البائع على نفقته، في الفور الحقوق الضرورية لمواصله استخدام السلع/الخدمات وأي من أجزائها، أو في حالة عدم قدرة البائع على ضمان هذه الحقوق، فيّته يقوم باستبدال أو تعديل السلع/الخدمات أو أي أجزاء منها.

**18. الخصوصية وأمن المعلومات:** يمثل البائع لمصطلحات الخصوصية وأمن المعلومات الخاصة بالمشتري والموضحة على الموقع <https://pgsupplier.com/guidelines/pg-guidelines-for-suppliers>.

**19. ملكية حق الملكية الفكرية:** يحتفظ البائع بملكية أي فكرة إبداعية أو تصميم أو تطوير أو اختراع أو اعمل تأليف أو معرفة فنية أو نتيج عمل ("الإبداعات") وحقوق الملكية الفكرية المملوكة للبائع قبل تاريخ السريان، ويمتلك البائع أي إبداعات وحقوق ملكية فكرية يتم إنشاؤها من جانب البائع أو نيابةً عنه إلى تمّ إنشاؤها نيابةً عنه إلى الحد الذي تمّ إنشاؤها فيه كنتيجة مباشرة للسلع/الخدمات (يشتر إليها مجتمعين باسم "الملكية الفكرية للمشتري" رخصة غير حصريّة وعامة ودائمة وغير قابلة للإلغاء وقابلة للتحويل والترخيص من الباطن بموجب الملكية الفكرية للبائع لما يلي: (1) الممارسة لأي طريقة لتحقيق الفائدة للسلع/الخدمات، وأي منتج علن نتج؛ و(2) نسخ الملكية الفكرية للبائع أو الاحتفاظ بها أو تعديلها أو تحسينها أو تطويرها. بناءً على طلب المشتري، يقوم البائع بتزويد المشتري، بإقرارات مادية للملكية الفكرية للبائع. يحتفظ المشتري بملكية الإبداعات وحقوق الملكية الفكرية المملوكة للمشتري قبل تاريخ السريان، ويمتلك المشتري أي إبداعات وحقوق الملكية الفكرية التي أنشأها البائع أو تمّ إنشاؤها نيابةً عنه إلى الحد الذي تمّ إنشاؤها فيه كنتاجية مباشرة للسلع/الخدمات (يشتر إليها مجتمعين باسم "الملكية الفكرية للمشتري"). تعتبر الملكية الفكرية للمشتري التي أنشأها البائع عملاً يتم تعيينه لإيجار. إلى الحد الذي لا يُعتبر العمل فيه من أجل الإيجار، لا يمكن هذا التنّزل بموجبًا أو قانونيًا، يمنح البائع للمشتري ترخيصًا حصريًا محددًا وعالميًا ودائمًا وغير قابل للإلغاء وقابل للتنازل والترخيص من الباطن وغير مفيد للملكية الفكرية للمشتري إلى الحد الذي يسمح به القانون. بناءً على طلب المشتري، يقوم البائع بتعويض أية وثائق ضرورية لتوثيق البائع للمشتري محددًا وعالميًا وبشكل دائم ودون رجعة عن جميع الحقوق في الملكية الفكرية للمشتري إلى الحد الذي يسمح به القانون. للمشتري، لإزاحة التصنع الملغ وتنفيذ الخدمات، ويوجه البائع موظفيه أو ممثليه للتنّزل للبائع عن أية ملكية فكرية للمشتري أنشأها البائع والامتثال لالتزامات البائع المنصوص عليها في هذا القسم. إلى الحد المسموح به قانونًا، يتنازل البائع عن أي حقوق معنوية في الملكية الفكرية للمشتري، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحق في تسميته كمؤلف وحق التعديل والحق في منع الإذناء ومنع الاستغلال التجاري. وإلى الحد الذي يكون فيه هذا التنّزل غير مسموح به قانونًا، سيتمتع المشتري بالحق في ممارسة أي حقوق معنوية في الملكية الفكرية للمشتري نيابةً عن البائع إلى الحد الذي يسمح به القانون.

**20. ملكية الشرعي والعرفون:** يتقلّ البائع إلى المشتري سند ملكية للسلع خال من الرهون بمجرد انتقال مخاطر الخسائر إلى المشتري. **21. Error Bookmark not defined.** إذا تصرف البائع في أي بند مرتبط بمنتجات المشتري أو بند يتضمن حقوق ملكية فكرية للمشتري ("بند التصرف")، يقوم البائع حيزيًا بما يلي: (1) جعل بند التصرف غير قابل للاسترداد؛ و(2) عدم التعقّد من الباطن على التصرف دون إذن خطي من المشتري؛ و(3) اتخاذ خطوات معقولة لمنع تزيف منتجات المشتري أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية للمشتري.

**22. عمالة الأطفال والعمالة القسرية:** يُحظر على البائع توظيف الأطفال أو ممارسة العمالة القسرية أو الإجبارية أو الاستعباد أو عمالة السجون أو العمل بالمسخرة أو العمل من أجل رد الدين أو استخدام العنّاب الجسدي أو غيره من صور الإكراه العنفي والبدني مسكورة من صور الإجراءات التأديبية. وفي حالة عدم تحديد القانون، يعتبر أي فرد دون سن 15 عامًا طفلًا، فإذا حدد القانون سنًا دون 15 عامًا، ولكن وفقًا لتفرّعات بموجب اتفاقية تنظيم العمل الدولية 138، ينطبق حينئذ السن الأدنى من ذلك.

**23. الإصاحات العامة:** باستثناء ما تقتضيه القوانين، لا يُفصّل البائع عن وجود هذه الاتفاقية أو شروطها أو عن وجود علاقة بين الطرفين. استخدام اسم المشتري. لا يستخدم البائع الأسماء المؤسسة أو العلامات التجارية للمشتري أو شركته الأم أو الشركت التابعة له أو شركته الفرعية دون الحصول على إذن خطي من المشتري.

**24. التنّزل:** لا يتنّزل البائع عن هذه الاتفاقية، سواء كليًا أو جزئيًا، دون الحصول على إذن خطي من البائع. **25. حالة المتعاقد:** يرضع البائع بتنفيذ بموجب هذه الاتفاقية بصفته متعاقدًا مستقلاً مع المشتري. ويقر البائع بأن ليس للمشتري أية علاقة عمل مع، أو حق أو واجب اختيار أو توجيه من، أي من موظفي البائع أو المتعاقدين من الباطن معه أو ممثليه الآخرين.

**26. التحديد والتنّزل:** يجب إجراء أي تعديل في هذه الاتفاقية أو تنّزل عن الحقوق كئيديًا ويقعقر الطرفين. ولا يتشكل عدم ممارسة الطرف لحقوقه بموجب هذه الاتفاقية تنّازًل عن هذه الحقوق.

**28. القانون الحاكم:** تخضع هذه الاتفاقية وتفسّر وفقًا للقوانين الداخلية للبلد أو الولاية أو الإقليم الذي يتواجد فيه المشتري ("المكان المحلي")، المعمول بها فيما يتعلق بالمغدود التي يتم تحريرها وتنفيذها بالكامل داخل المكان المحليّ دون الرجوع إلى مبادئ تنازع القوانين. ولا تنطبق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للضائع وقانون بيعيات البضائع (أونتاريو، كندا).

**29. الأحكام السارية بعد انتهاء الاتفاقية:** يظل أي شرط من شروط هذه الاتفاقية، التي يجب أن تظل سارية لاستفادة الطرفين من الاتفاقية، نافذةً بعد انتهاء هذه الاتفاقية أو إبهاتها.

**30. القيول:** يقر البائع ويضمن أن (1) تسود هذه الاتفاقية على أي شروط وأحكام عامة تتعلّق بالتجارة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الشروط والأحكام العامة للبايع وأنه قد تمت مراجعتها وقبلها من جانب البائع و(2) يُسكّل الأداء مقابل هذه الاتفاقية قبولًا غير مشروط من البائع لهذه الاتفاقية. تُقيد هذه الاتفاقية صراحة قبول شروط هذا العرض ويترعض المشتري بموجب هذه الاتفاقية على أي شروط مختلفة أو إضافية واردة في أي رد على أمر الشراء هذا.

تمت المراجعة في 31 يناير 2024